

افق الامام ابن سرافة من كبار اصحابنا وصاحب الجاوي  
 والقاضي حسين وغيرهم وعليه العمل الان في سائر الامصار  
 ونقله صاحب الجاوي الكبير عن نص الشافعي ويصرف الى  
 اغنيايهم وفقرائهم على الذهب قال النووي الاصح  
 عندهم انه يصرف الى جميعهم على سبيل المبرات كما سلكه  
 وادنا الان تكلم في ذلك لتلاخلوا هذا المخرج عن ذكره  
 على سبيل الاختصار فنقول الكلام فيه نوعان الاول في الرد  
 وهو تقيض السهام العول لان الرد تقيض السهام والعول  
 يزيد عليها فنقول اذا حكمنا بالرد فله حالان الاول ان لا  
 يكون في احد الزوجين فان لم يكن من يرد عليه من اهل  
 الفرض الا صنف واحد فان كان شخصاً دفع اليه فرضه  
 والباقي بالرد وان كانوا جماعة من صنف والمال بينهم بالسق  
 انا كانوا وذكوراً وانما لا حجة للام فان كانوا صنفين  
 او ثلاثة جعل اصل المسئلة عدد سهامهم فان انقسم  
 سهام كل صنف عليهم فذكر ولا صححت طريقته من ال  
 ام وبتت كان اصلاً من سنته وسهامها من اربعة فتجعل  
 المسئلة عدد سهامها وهو اربعة وترجع المسئلة اليها  
 وتقسيم على اربعة اسهم للبنات الثلاثة وللأم سهم ام  
 وبتت وبتت ابن سهامهن خمسة من سنته فتجعل  
 الخمسة اصل المسئلة فتقسم من خمسة للام سهم ولبنت  
 ثلاثة ولبنت الابن سهم فلو كن بنات الابن ثلاثاً صر  
 عدد من خمسة تكل خمسة عشر للام ثلاثة ولبنت

تسعة

تسعة ولبنات الابن ثلاثة الحال الثاني اذا كان لهم  
 من لا يرد عليه وهو احد الزوجين في دفع اليهم  
 اليه فرضه من مخرجه والباقي لمن يرد عليه ان كان  
 شخصاً او جماعة من صنف فان كانوا صنفين واكثر فنحن  
 مخرج فروضهم وسهامهم ثم جعل الباقي من فرض من لا  
 يرد عليه اصل المسئلة فان وقع كسر صح طريقته من ال  
 ك وجه وام لها الربع والباقي للام زوج وست بنات  
 للزوج الربع والباقي للبنات منسرة عليهم ويتوافق  
 بالاثلاث فاصرب وفق عدد من في الاربعة يكن ثمانية  
 ومنها تصح زوج وجه وام وثلاث بنات مخرج فرض الزوج  
 الثمن من ثمانية ومسئلة الام من سنته سهامهن خمسة  
 والسبعة الباقية منسرة على الخمسة ولا توافقها صر  
 خمسة في ثمانية تكل اربعين للزوجة الثمن خمسة والباقي  
 يسهن احماساً للام سبعة يبقى ثمانية وعشرون  
 منسرة على ثلاثة فاصرب ثلثه في اربعين يكن مائة  
 وعشرين ومنها تصح للزوجة خمسة عشر وللأم احد  
 وعشرون والكل بنت ثمانية وعشرون وعلى هذا انفسر  
 كما ورد عليكم من هذا الباب نصب ان شأنا الله تعالى  
**النوع الثاني** في توريث ذوي الارحام فاذا لم  
 يكن من يرث وحكمنا بتوريث ذوي الارحام فقد هم  
 اختلفوا فيه فمنهم من اخذ بذهب اهل التبريل وبه

Copyrighted material